

تطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني.. هل يتجه نحو فتح السفارات؟!



كانت العلاقة بين "الاحتلال الإسرائيلي" والإمارات مخفية حتى عام 2010 عندما فتح اغتيال القائد القسامي محمود المبحوح في فندق دبي ملف العلاقات الجيدة حيث سُمح للقتلة بالدخول لاغتياله بجوازات سفر "إسرائيلية" منذ ذلك الوقت تطورت العلاقة لتشمل معظم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية.

في مطلع العام الحالي (2020) عبر المغرد الإماراتي المقرب من دوائر صنع القرار في أبوظبي، "حمد المزروعى" عن تمنياته برؤية العلم الإسرائيلي في عاصمة بلاده، فيما يبدو أنها أمنية لتكون للاحتلال الإسرائيلي سفارة في الإمارات.

يعتقد الاحتلال الإسرائيلي أن الإمارات هي نافذته للحصول على تمثيل دبلوماسي في دول الخليج العربي. ويرفض الإماراتيون أي تطبيع مع الكيان الصهيوني ويعتبرون القضية الفلسطينية قضيتهم المركزية. وكان الشعب الإماراتي في مقدمة الشعوب العربية تفاعلاً مع قضيتهم الوطنية الفلسطينية.

علاقة أمنية

في 2011 بدأت الإمارات في مشروع "عين الصقر" ويبدو أنه جرى الانتهاء منه بعد ثلاثة أعوام، وعين الصقر هو "نظام المراقبة المدنية الشامل الذي أقامته إسرائيل" "يمكن مسؤولي الأمن الإماراتيين من مراقبة كل شخص" من اللحظة التي يتركون فيها عتبات منازلهم حتى اللحظة التي يعودون إليها.

ويقول مصدر مقرب من الشركة الإسرائيلية إن حجم المراقبة هائل، "كل إنسان يُرصد من اللحظة التي يغادر فيها عتبة بابه إلى اللحظة التي يعود فيها إلى منزله، وكل ما يقوم به من عمل ومعاملات اجتماعية وتصرفات وسلوكيات يسجل ثم يحلل ثم يحفظ في الأرشيف".

وفي ابريل/نيسان 2015 كشفت الصحافة "العبرية" عن طائرة خاصة تقوم برحلات جوية منتظمة بشكل سري بين تل أبيب و أبو ظبي، وذلك في إطار تعاون أمني بين إسرائيل والامارات، ويتم تسيير الرحلات من خلال شركة "PrivatAir".

أما التنسيق العسكري فتشارك الدولة في المناورات عسكرية شملت عدة دول غربية مع الإمارات إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي وتضم المناورات علم إسرائيل وقوات عسكرية تابعه لها. كما أن صفقات أسلحة تم الحديث عنها لشراء أسلحة "إسرائيلية".

ويخضع هذا التنسيق ل"سياسة الأخ الكبير" وإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، حسب تعبير وكيل وزارة الدفاع الإماراتية اللواء ركن طيار عبدالله السيد الهاشمي. ويعتقد صانع القرار الإماراتي أن التطبيع مع إسرائيل يزيد لها قرباً من الولايات المتحدة.

في التجسس تشير التقارير إلى أن الإمارات تعتمد على شركة NSO الإسرائيلية، للتجسس على الناشطين في الإمارات والمعارضين لها في الخارج بمن فيهم مسؤولين قطريين وسعوديين؛ وتدفع الإمارات عشرات ملايين الدولارات لشراء هذه البرامج. كما تعتمد على عملاء مخابرات تجسس صهاينة في مراقبة هؤلاء الناشطين.

تطبيع دبلوماسي

لا يعرف تحديداً متى بدأت العلاقة الدبلوماسية لكن رسالة مسربة نشرها موقع ويكليكس وتعود إلى 2009 كشفت العلاقات الإيجابية عالية المستوى بين القادة السياسيين من كلا البلدين. حيث قالت مذكرة قدمها مارك سيفرز، الذي كان وقتها المستشار السياسي للسفارة الأمريكية في تل أبيب: "وقد طور وزير الخارجية [الإماراتي] الشيخ عبد الله [بن زايد آل نهيان] علاقات شخصية جيدة مع وزيرة الخارجية [الإسرائيلية وقتها] تسبي ليفني، لكن الإماراتيين غير مستعدين للقيام علنا ما يقولونه في السر".

قالت البرقية: "يؤمن عرب الخليج بدور إسرائيل بسبب علاقة إسرائيل الوثيقة مع الولايات المتحدة وأيضاً بسبب إحساسهم بأنهم يستطيعون الاعتماد على إسرائيل ضد إيران".

لم يتأخر ظهور العلاقة حتى 2010 عندما حضر عوزي لاندان، وزير البنية التحتية الإسرائيلي، مؤتمراً لوكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة، في الإمارات كانت هذه الزيارة هي الأولى على المستوى الرسمي؛ والتي تزامنت مع وجود مهندس هذه العلاقة في أبوظبي "محمد دحلان" القيادي الفلسطيني المفصول من حركة فتح الذي تلاحقه اتهامات عديدة ليس أقلها العمالة مع "إسرائيل". تزايدت تلك الزيارات حتى أصبح لإسرائيل ممثلية دبلوماسية ترفع علمها ضمن وكالة الأمم المتحدة للطاقة المتجددة عام 2015.

كما أن سفير دولة الإمارات في واشنطن "يوسف العتيبة"، يتميز بعلاقة قوية وقريبة جداً بالسفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة "رون ديرمر" وأنهم متفقون على كل شيء باستثناء بعض النقاط المتعلقة بالفلسطينيين. ويستمر المقال في وصف طبيعة العلاقة، حيث أكد مسؤول رفيع في السفارة الإسرائيلية على أهمية هذا التحالف الاستراتيجي لإسرائيل. فعلى حد قول المسؤول في السفارة: "إسرائيل والعرب يقعون سوياً في نفس المكان والتحديات، عندما تقف إسرائيل والدول العربية في صف واحد فهذا قوة للعرب وإسرائيل على حد سواء".

العلاقة التجارية

المؤكد أن العلاقات التجارية بين البلدين عميقة وتحظى بموافقة سياسية عليا لكن يحيطها قدر عال من السرية وتتم التجارة بالكامل عبر أطراف ثالثة، ينقل موقع "ميدل إيست آي" عن إسحاق غال، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة تل أبيب قوله: "لا أحد لديه أي إحصاءات لأن التجارة سرية ولكن أقدر أن يكون هناك حوالي مليار دولار في السنة، وربما أكثر من ذلك، مع وقوع ما بين ثلث ونصف هذه الأعمال في قطاع الأمن".

الجدير بالذكر أن العلاقات الاسرائيلية الإماراتية السرية -بما في ذلك بيع معدات أمنية لأبوظبي- تمت بمساعدة رجل إسرائيل الفلسطيني محمد دحلان المقيم في الإمارات العربية المتحدة بعد طرده من الضفة عام 2011.

في رسالة أخرى سريتها ويكيليكس "طلب عبد الله بن زايد من المسؤولة الأمريكية، أن تعمل على دفع حكومتها من أجل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والإمارات، قائلا: "إن لم توقعونها معنا لن نستطيعوا توقيعها مع الكويت وقطر والسعودية"، مضيفا: "لا خطر علينا من توقيعها فعامة الشعب لا تعلم أن التوقيع يعني فتح التجارة مع إسرائيل، أنني أرى أن التوقيع سيكون طريقا جيدا للإمارات من أجل رفع الحظر عن التجارة مع إسرائيل".

تهويد القدس

الاصطفاف الإماراتي مع الكيان الصهيوني وصل إلى حد تمويل الإمارات لتهويد القدس، فقد كشف الشيخ كمال الخطيب نائب الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني دور الإمارات في بيع عشرة منازل يمتلكها مقدسيون بحي سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك للجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية.

فقد خدع تابعون للسلطات أصحاب المنازل وأخبروهم بأن المشتريين مستثمرون إماراتيون يريدون إعمار المدينة المقدسة، ليكتشف المقدسيون فيما بعد أن المنازل بيعت لمستوطنين صهاينة وأن الجهات الإماراتية استخدمت خداع الفلسطينيين الذين يرفضون بشكل قاطع بيع منازلهم للإسرائيليين.

خلاصة القول: يرفض الإماراتيون التطبيع مع الكيان الصهيوني ويعتبرونه عاراً، لكن السلطات تقوم بعكس ما يريده أبناء الشعب خدمة لمشاريع سيئة وتنفيذاً لأفكار وتوصيات سيئة من المستشارين الأجانب الذين يخدمون الكيان الصهيوني. وإذا ما استمرت العلاقة بين السلطات والكيان الصهيوني فإن افتتاح سفارات كما يأمل "المزروعي" مسألة وقت.